قرار

الموضوع: التصدي للنشاطات الساندة للإرهاب على الانترنت

إن الجمعية العامة للـ م د ش ج - انتربول المنعقدة في دورتها الـ 74 في برلين/ألمانيا من 19 إلى 22 أيلول/سبتمبر 2005 ،

إذ تذكّر بالتزام الانتربول القديم والراسخ في التغلّب على الإرهاب، كما يتبيّن ذلك من القرارات السابقة الهادفة إلى مكافحة الإرهاب وهي:

AG-2001-RES-05 "الاعتداء الإرهابي المرتكب بتاريخ 11 أيلول/سبتمبر 2001" (بودابست، 2001)
AGN/68/RES/2 "تمويل الإرهاب" (سيئول، 1999)
AGN/67/RES/12 "إعلان القاهرة لمكافحة الإرهاب" (القاهرة، 1998)
AGN/55/RES/3 "التعاون في قضايا الإرهاب؛ دليل للمكاتب المركزية الوطنية والأجهزة المتخصّصة" (بلغراد، 1986)
AGN/53/RES/6 "الإجرام العنيف الذي جرت العادة على تسميته الإرهاب" (لوكسمبورغ، 1984)
AGN/52/RES/9 "الإرهاب" (كان، 1983)

وإذ يساورها قلق بالغ بشأن النتائج المدمّرة للإرهاب على الأوضاع السياسية الداخلية والدولية بشكل خاص، وأثره الممكن على الاستقرار الإقليمي،

وإدراكا منها لوجود أدلة على استمرار رسوخ خلايا إرهابية شتى واضطلاعها بنشاطات على الصعيد الدولي رغم نجاح التحقيقات المتعلقة بالمنظمات الإرهابية الدولية،

والتزاما منها بتعطيل نشاطات المجموعات الإرهابية،

وإذ يشغلها استغلال الإرهابيين لتكنولوجيا الانترنت لتعزيز مواردهم وكوسيلة اتصال،

وإذ تسجل اطلاعها على اتفاقيات الأمم المتحدة الهادفة إلى مكافحة الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، وخصوصا المادة 4 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم A/RES/49/60 والمؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 1994 ،

وإذ تقرّ بموقع الأمانة العامة الفريد من نوعه لرصد ومساندة التحقيقات الدولية والعمليات الجارية ضد المجموعات الإرهابية وأفعالها الإجرامية في أنحاء العالم، وبالحاجة إلى تعاون عالمي في التحقيق بشأن هذه المجموعات الإجرامية،

وإذ تحترم سيادة الدول لكن مع الإقرار بأنّ التحقيقات في نشاطات الانترنت ومواقع الويب التي تساند النشاطات الإجرامية تقتضي من البلدان الأعضاء تعاونا تاما على الصعيد الدولي،

وإذ تتفهّم أنّ التحقيقات الدولية، وخصوصا تلك المتصلة بالإرهاب والانترنت معا، معقدة ولا تحتمل أي تأخير، وأنّ نجاح ملاحقة المجرمين الدوليين مرهون باحترام جميع البلدان الأعضاء لضرورة استمرارية الأدلة وضمان إحالة المعلومات بشكل فوري،

تشجع بشدّة الدول الأعضاء على سنّ قوانين واستحداث إجراءات فعالة لإنفاذ التحقيقات والملاحقات الدولية فيما يخص مواقع الويب التي تساند الإرهابيين،

تطلب من الدول الأعضاء إقامة نقاط اتصال وطنية ضمن وكالات إنفاذ القانون وتسهيل التبادل السريع للمعلومات والمشاركة في التحقيقات الدولية باستخدام قوانينها الوطنية لإجراء التقصّيات،

تدعو البلدان الأعضاء إلى سنّ قوانين بغية وضع إجراءات فعَّالة بشكل سريع لقفل المواقع على الويب التي تساند الإرهابيين،

تحث المكاتب المركزية الوطنية في الدول الأعضاء على زيادة تبادل المعلومات - فيما بينها ومع الأمانة العامة على حد سواء - بشأن الشبكات الإرهابية الدولية والأساليب التي تتبعها لتسهيل نشاطاتها، بما فيها المعلومات المتعلقة باستخدام الانترنت لمساندة النشاطات الإجرامية،

توكل إلى الأمانة العامة رصد العمليات الجارية وتناشدها تنظيم اجتماعات ميدانية دولية يصار خلالها إلى تبادل معلومات الاستخبار والتحقيق بين الوكالات والأفرقة الخاصة المعنية.

إعتمد